في شرحه للهياكل في الفصل الاول من الهيكل السابع له فقد
فان اردت الاطلاع فارجع اليه ولكن هذا ضعيف لا يبرد
في تحرير العبد والبطالة لغرض الاشتراك في الممتنع هذا فعلى
ستر قوله في البعد وقد مرت الاشارة اليه والى دليله في نفي
الفعل فان في قوله فيلزم التركيب ضمنا في الوجوب اشارة الى
دليله ويرد ايضا المذكور المنقول من ابن كمونة في البعد والعلة
بحقائق الاشياء واسرار العباد فتامل وجه انما لا يلزم
انه يلزم جزء الواجب على التقدير من معلوله لغرة لان المحتاج
الى العلة هو المجموع الاجزاء ولا يلزم من احتياج الكل الى
شيء احتياج اجزائه فان كل مركب جوهرا كان مركبة من
الواجبين او الممكنين يحتاج الى جزئه مع استحالة احتياج الجزء
الى الغير سواء قلنا ان الجزء علة فاعلية للكل او لا وان
سلم في رسالة لاثبات الواجب منع وجوب جزء الفاعل
المستقل في المجموع فاعلا في كل جزء مستندا بالمركب من الواجب
والممكن ويحتمل ان يجوز وجه منع استحالة جزء الشيء فاعلا لنفسه
على الاول كجواز ان يجوز العلة هو المجموع المحفوظ عن ارتباط
والمنع هو فوع المحفوظ مع الارتباط وتفصيله في ملكات

ايضا

ايضا قوله الا توهم امكان منع احتياج المجموع الى العلة مستندا
بانه يلزم امكان للمجموع وجود وراء وجودات الاجزاء
بل وجوده عين وجوده عين وجودات الاجزاء كما لا يمكن
منع احتياج السلسلة الى العلة مستندا بانه علة سوى علل الاجزاء
كما اورده بعض المحشين في تلك الرسالة مستندا بانه ليس
للسلسلة وجود غير وجودات الاجزاء فلا دليل لها امكان غير
ممكنات الاجزاء في الجزء لعلة سوى علل الاجزاء فاذا
وجد الاجزاء علل لنفسها علة السلسلة اما فما نحن فيه فظ
لان للكل امكانا وليس شيء من اجزائه امكانا حتى يكون
امكان الكل مجموع امكانات الاجزاء وكذا في السلسلة
الفرق ظاهر لان المجموع من حيث هو مجموع احتياجا الكل جزء من
اجزائه وان لم يكن بين الاجزاء سبب واحتياج حفظ
صورة التركيب يحتاج من وجهين لو اسط وتلاوا بسطه
فلا بد للكل من امكان يكون سببا بهذا الاحتياج والا امكان
كيفية نسبة الوجود فلا بد من وجود الفاعل حتى يكون هذا الامكان
كيفية نسبة وليس هو وجودات الاجزاء لان كيفية نسبتها
من امكانات الاجزاء وايضا باحتياجات الاجزاء مستلزم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)